لقاء بين الحركة والديمقراطي الكردستاني في السويد

بهرا ـ السويد

التقى وفد من منظمة يوتبوري للحركة الديمقراطية الاشورية في السويد يوم الجمعة التاسع والعشرين من آذار الجاري، السيد شوان خوشو عضو لجنة محلية اوروبا والسيد ياسين نامق مسؤول منظمة يوتبوري، والسيد فرهاد صديق مسؤول العلاقات والسيد فائق احمد مسؤول اللجنة الاجتماعية والسيدة روناك مسؤولة اتحاد نساء كردستان للحزب الديمقراطي الكردستاني- يوتبوري، حيث بحث الطرفان سبل تعزيز وتطوير العلاقة بين الحزبين وعمل نشاطات مشتركة لتوعية الشباب من خلال اقامة الندوات التثقيفية.

كما ناقش الطرفان مسألة الحفل الفني المزمع اقامته في مدينة يوتبوري والمدعوم من قبل السفارة العراقية في السويد، كما تطرق الطرفان الى العلاقات الثنائية بين الحزبين والتي تمتد الى اكثر من ثلاثة عقود ومشاركة الحركة في الكفاح المسلح ضد النظام السابق جنباً الى جنب مع بقية الإجزاب الكردية والعراقية. وقد ضم وفد حركتنا كلا من السادة يوسف بيت يوسف مسؤول محلية السويد، ورويرت شموئيل مسؤول اعلام محلية السويد، وسركون داود معاون مسؤول منظمة يوتبوري.

الحركة الديمقراطية الاشورية تلتقي المنظمة الاثورية الديمقراطية في السويد

بهرا ـ خاص

التقى وفد الحركة الديمقراطية الآشورية متمثلا بالسيد يوسف ايشو مسؤول فرع اوربا، ومسؤول محلية شيكاغو السيد ميخائيل ججو اثناء زيارته للسويد بالسيد كبرئيل موشي مسؤول المكتب السياسي والسيد عيسى مسعود مسؤول فرع سوريا والسيد سعيد يلدز مسؤول فرع السويد للمنظمة الآثورية الديمقراطية، وذلك يوم الأثنين المصادف ٢٥ آيار، واستغرق اللقاء حوالي الساعة والنصف.

بداية نقل السيد مسؤول فرع اوربا تحيات السيد السكرتير العام السيد يونادم كنا واعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية للحركة الديمقراطية الآشورية، للسيد مسؤول المكتب السياسي كبرئيل موشي واعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية للمنظمة الآثورية الديمقراطية، وتطرق الاجتماع الى العلاقات الثنائية بين الحركة الديمقراطية الآشورية والمنظمة الآثورية الديمقراطية وسبل تعزيزها وفتح الحوار مع باقي القوى السياسية لشعبنا للوصول الى الخطاب السياسي الشامل بما يخدم قضية شعبنا العادلة، واقرار حقوقه كاملة في العراق الجديد، العراق الديمقراطي التعددي.

كما تمت مناقشة الوضع العام الذي يمر به ابناء شعبنا الكلداني السرياني الآشوري بشكل خاص وشعبنا العراقي بشكل عام. هذا وضم وفد الحركة كلا من السادة يلدا مروكل مسؤول علاقات الفرع، يوسف بيت يوسف مسؤول محلية السويد، جبرائيل موشي مسؤول تنظيم محلية السويد، وبنيامين باي من منظمة ستوكهولم.

الحكومة تتجه لتعديل وزاري

تباين برلماني كبير حوله بين من يعده ضروريا ومن يعده حماية للوزراء الفاسدين والمقصرين

بهرا ـ حيدر حمادة

تتجه الحكومة الى اجراء تعديل وزاري بالرغم من دخولها عامها الاخير ويشمل عددا من الحقائب الوزارية للوزراء المقصرين بعملهم او المفسدين.

وتباينت اراء النواب عن قبولهم ورفضهم لهذا التعديل الذي عدوه متأخرا بعض الشيء كون الحكومة لم يتبق من عمرها الا عدة اشهر فيما يرى نواب اخرون ان التعديل يجب ان يشمل الفاسدين والمقصرين بعملهم فيما هاجمه نواب اخرون لكونه سيعطي مكافاة للوزراء المقصرين والمفسدين قبل استجوابهم.

اذ قال النائب قاسم داود الناطق باسم كتلة التضامن في الائتلاف العراقي الموحد ان كتلته مع التعديل الوزاري الذي دعا اليه رئيس الوزراء نوري المالكي على ان يشمل الوزراء الفاسدين والمقصرين في عملهم . واضاف:" اننا مع أية ممارسة تفتح الباب امام تحسين الوضع الخدمي والامني والاقتصادي للبلد والمواطن".

واوضح: "ان أي تعديل وزاري او خطة اقتصادية يعود بالفائدة على البلد فنحن معه". وبين:"ان التعديل الوزاري يجب ان لايشمل الوزراء الفاسدين فقط بل يجب ان يشمل ايضا المقصرين في الادارة، الذين لايقل ضررهم عن الفساد الاداري".

وتابع داود:"ان تفعيل الدور الرقابي للنواب ساهم بشكل كبير بهذه الدعوة".

فيما طالب عضو مجلس النواب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان رئيس الوزراء نوري المالكي ان يأتي للبرلمان ويوضح لنا تعديله الوزاري ومن هي الوزارات التي يجب ان يتم تغيير وزرائها." واضاف:" ان التحالف الكردستاني لم يصله طلب المالكي باجراء التعديل الوزاري. وتوقع ان يكون لطلب التعديل الوزاري علاقة بالانتخابات البرلمانية المقبلة".

من جانبه قال رئيس الوزراء نوري المالكي:"إن التغيير الوزاري اذا ما تم فسيشمل وزارات أمنية واقتصادية وخدمية، مستبعدا تخلي الكتل النيابية عن وزرائها. واوضح أن الاصرار على التوافق والمحاصصة يسهم في استمرار الكارثة". الى ذلك رأى رئيس كتلة القائمة العراقية الوطنية في مجلس النواب جمال البطيخ :" ان التعديل الوزاري امر سمعنا به قبل اكثر من عام وكان من المفترض ان يكون في ذلك الوقت وليس الان".

واضاف:" ان طرح موضوع التعديل الوزاري الان ولم يتبق للحكومة الحالية سوى ما يقارب من سبعة اشهر امر ليس ذا جدوى وليست هناك فائدة من إجرائه". واشار البطيخ فقال: "انا اتوقع ان طرح موضوع التعديل الوزاري جاء بعد تفعيل دور البرلمان الرقابي وهو غطاء للتخلص من استجواب الوزاراء".

في حين قال عضو مجلس النواب عن الائتلاف العراقي الموحد عباس البياتي:"ان رئيس الوزراء كانت لديه الرغبة قبل سنة لإجراء التعديل الوزاري الا ان الكتل السياسية لم تستجب له ".

واضاف:" ان هناك شواغر في الحكومة وينتظر ردود الكتل السياسية حول هذا التعديل الذي سيعطي جرعة منشطة للحكومة".

الى ذلك وصف النائب عقيل عبد حسين رئيس الكتلة الصدرية في مجلس النواب التعديل الوزاري الذي ينوي رئيس الوزراء نوري المالكي القيام به، بانه:" فبركة اعلامية لحماية الوزراء المقصرين الفاسدين قبل استجوابهم".

وقال: "ان الاعلان عن هذا التعديل الوزاري جاء بعد النشاط الذي يقوم به مجلس النواب لاستجواب الوزراء المقصرين والفاسدين، والتخوف من اقالة بعض الوزراء كوزراء النفط والداخلية والنقل وغيرهم".

واضاف عبد حسين: "ان التغيير الوزاري لا يهدف الى تحسين اداء الوزارات، انما لتحسين صورة الحكومة في الاعلام، لان التعديل اذا كان حقيقيا لكان قبل هذه المدة ولا ينتظر رئيس الوزراء الى السنة الاخيرة من عمر الحكومة ليقوم بالتعديل الوزاري".

فيما قال رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب الشيخ صباح الساعدي:"ان دعوة رئيس الوزراء لإجراء تعديل وزاري يجب ان يوضح المقصود منها وكيف السبيل للتعديل الوزاري لكي لا تكون الدعوة هواء في شبك. وأضاف:" ان على المالكي ان يوضح ما هي المعايير للوزير البديل وهل ستكون ضمن المحاصصة وهل الكفاءة سيكون لها الوجود الاساس؟ وما هي الوزارات التي يجري التعديل عليها وهل هي وزارات الخصوم السياسيين أم الأساس هو الفساد فيها والتلكوء والفشل وهل تشمل وزارات الحلفاء السياسين".

في حين وصف النائب عن القائمة العراقية عزت الشابندر دعوة رئيس الوزراء نوري المالكي الكتل السياسية الى التعاون لاجراء تعديل وزاري بانها:"فرصة ذهبية له لضرب قاعدة المحاصصة". وقال الشابندر: "ان التعديل الوزاري الذي يدعو اليه المالكي يجب ان يعتمد معيار المواطنة والنزاهة والكفاءة، وليس كالسابق بملء الفراغات من دون النظر لمسألة الكفاءة ."وقال رئيس مجلس النواب اياد السامرائي " ان رئيس الوزراء نوري المالكي اراد قبل سنتين ان يكون هناك تعديل وزاري وحكومة مصغرة من ١٧ وزيرا".

واضاف:" ان المالكي ربما يتعرض للضغط من الكتل السياسية ، وان تفعيل الدور الرقابي لمجلس النواب مصدر قوة له وللحكومة" .

الى ذلك قال عضو مجلس النواب عن تيار الاصلاح الوطني جابر الزيادي:" ان التعديل الوزاري امر ضروري لاسيما وان هناك وزارات متلكئة في عملها وفي بعضها فساد واضح".

واضاف: "ان التعديل الوزاري سيشمل الوزارات التي كثر عليها اللغط وهي معروفة بتلكئها والفساد الموجود فيها والتي تهم شريحة واسعة من المواطنين".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد دعا جميع الشركاء في العملية السياسية إلى التعاون معه لإجراء تعديل وزاري في حكومته.

الأمم المتحدة ترسل بعثة للتحقيق الى غزة

بهرا ـ وكالات

أعلنت بعثة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والمعنية بالتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبت خلال الحرب في قطاع غزة، في بيان لها الجمعة أنها ستتوجه بعد الاثنين إلى الأراضي الفلسطينية.

وأضاف البيان أن البعثة التي يترأسها المدعي السابق لمحكمة الجزاء الدولية ليوغوسلافيا السابقة وروواندا ريتشارد غولدستون، ستمضي أسبوعا في قطاع غزة. وقال المتحدث رولاندو جوميز للصحفيين في جنيف إنه لم يتضح بعد ما إذا كان فريق التحقيق حصل على تصريح دخول إلى إسرائيل أم سيسافر إلى غزة عبر مصر.

وقال جولدستون في وقت سابق هذا الشهر إنه يأمل في زيارة غزة وجنوب إسرائيل وعقد جلسات استماع عامة بشأن ما إذا كانت جرائم حرب ارتكبت أثناء الصراع الذي امتد من كانون الأول ٢٠٠٨ إلى كانون الثاني ٢٠٠٩.

وأضاف جولدستون أن إسرائيل لم ترد رسميا على طلب الفريق الدخول إليها وأن المحققين مستعدون لدخول القطاع مرورا بمعبر رفح بين غزة ومصر إذا لزم الأمر.

وكانت جماعات دولية لحقوق الإنسان قد طالبت بإجراء تحقيق ذي مصداقية في سلوك القوات الإسرائيلية في غزة والتحري عن تدمير العديد من المناطق السكنية في القطاع وإطلاق قذائف مدفعية تحتوي على فوسفور ابيض يمكن أن يتسبب في حروق شديدة. وتقول إسرائيل أن تحقيقا داخليا أجراه جيشها الشهر الماضي لم يجد دليلا على سوء سلوك خطير من جانب قواتها.

التغييرات المناخية تقتل ٣٠٠ ألف شخص سنوياً حول العالم

بهرا ـ وكالات

حذر تقرير صدر عن المنتدى الإنساني العالمي، من أن التغييرات المناخية التي يشهدها كوكبنا، والمتمثلة بارتفاع درجة حرارة الأرض تودي بحياة ٣٠٠ ألف شخص سنويا حول العالم، حيث من المتوقع أن يتضاعف عدد هؤلاء الضحايا مع حلول عام ٢٠٣٠، وذلك في الوقت الذي يعاني فيه ٣٠٠ مليون إنسان على سطح البسيطة من المشاكل الناجمة عن هذه التغيرات.

وتوصل التقرير إلى أن حرارة مناخ الأرض قد ارتفعت بمقدار ٠,٧٤ درجة مئوية ما بين عامي ١٩٠٥ و٢٠٠٥، متوقعا زيادتها إلى ما يقارب درجتين مئويتين في السنوات القادمة. ووجد التقرير أن أسباب وفاة ٩ من كل ١٠ أفراد قضوا بسبب التغييرات المناخية، متعلقة "بالانحلال التدريجي للبيئة"، والذي يؤدي إلى استنزاف التربة والماء والهواء، مما يدفع الناس إلى الهجرة بحثا عن قوت يومهم وقد يؤدي إلى المجاعات.

ومن بين أهم أسباب وفاة المتأثرين بهذا الوضع أوضح التقرير، أنه متعلق بالأمراض التي تنجم عن التغييرات المناخية والتي تسبب نقصا في التغذية وتشجع الأمراض الفتاكة مثل الملاريا.

تسليم معتقل بوكا للقوات العراقية في العام القادم

بهرا ـ وكالات

أكدت القوات الاميركية أنها ستسلم معسكر بوكا إلى السلطات العراقية بعد إغلاق معتقله. وقال نائب القائد العام للقوات في العراق الجنرال ديفيد كوانتاك إن القوات ماضية في تخفيض عدد المعتقلين لديها. مضيفا في تصريح صحفي انه عندما يصل عدد المعتقلين الموجودين لدى القوات الاميركية إلى ثمانية آلاف ستقوم بغلق معسكر بوكا وستسلمه إلى الحكومة العراقية خلال شهر آب أو أيلول القادم خاليا من المعتقلين. كوانتوك أشار إلى أن هنالك حوالي ١١ ألف و٦٠٠ معتقل تم إيداعهم في مراكز الاعتقال التابعة للقوات الامريكية في العراق . موضحا بان القوات الامريكية ستقوم في شهر آب عام ٢٠١٠ بنقل معتقل كروبر إلى الحكومة العراقية.

غيتس يحذر من أن بلاده لن تقف مكتوفة الأيدي حيال أي تهديد لأمنها

استمرار المشاورات لاستصدار قرار من مجلس الأمن بفرض عقوبات على كوريا الشمالية

بهرا ـ وكالات

حذر وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس كوريا الشمالية من مغبة تصرفاتها الأخيرة قائلا، إن الولايات المتحدة لن تقبل بأن تكون كوريا الشمالية قوة نووية ولن تقف مكتوفة الأيدي حيال هذا الاحتمال.

وقال غيتس: "إن هدف واشنطن لم يتغير، وهو إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بطريقة يمكن التحقق منها". وأضاف غيتس الذي يشارك في مؤتمر أمني في سنغافورة أن الولايات المتحدة ستعتبر نقل كوريا الشمالية مواداً أو أسلحة نووية إلى أي طرف آخر تهديدا خطيرا لأمنها وأمن حلفائها وستحمل كوريا الشمالية مسؤولية أعمالها. كما طلب غيتس من الدول الآسيوية أن تساعد الولايات المتحدة في جهود إحلال السلام في أفغانستان. وشدد غيتس على ضرورة قيام تعاون بين الولايات المتحدة والصين في الشؤون الأمنية وعلى الحفاظ على شفافية في العلاقات العسكرية بين البلدين.وفي السياق ذاته، دعا ما شياوتيان نائب رئيس هيئة أركان الجيش الصيني كوريا الشمالية إلى التحرك لنزع السلاح النووي وطلب من الأطراف الإقليمية التزام الهدوء بعد التجربة النووية التي أجرتها بيونغ يانغ الأسبوع الماضي. وقال في اجتماع لوزراء الدفاع الأسيويين في سنغافورة اليوم إن الأمل هو أن تبقى كل الأطراف المعنية هادئة وان تتخذ إجراءات لمعالجة المشكلة. وأضاف ماشياوتيان أن موقف بلاده بشأن هذه القضية ثابت ويعارض بشكل حازم الانتشار النووي. وأن بلاده ترى أن شبه الجزيرة الكورية لابد وأن تتحرك في اتجاه نزع السلاح النووي.

قرار وشيك جديد لمجلس الامن

ذكرت مصادر دبلوماسية في الأمم المتحدة أن المناقشات المتعلقة بقرار جديد لمجلس الأمن يفرض عقوبات على كوريا الشمالية استمرت الجمعة على مستوى الخبراء وقد تتواصل في نهاية الأسبوع. وأوضحت هذه المصادر أن المناقشات على مستوى السفراء لن تستأنف قبل يوم الاثنين. أضافت هذه المصادر أن إعلان وزارة الخارجية الأميركية إرسال وفد رفيع المستوى في جولة في آسيا لمناقشة التدابير التي ستتخذ، يشير إلى أن شيئا لن يحصل في الأمم المتحدة قبل نهاية هذه الجولة.

وتسعى الولايات المتحدة إلى التوصل إلى اتفاق على بنود قرار يدين بأشد العبارات التجربة النووية الكورية الشمالية التي أجريت الاثنين. وتطالب بنود هذا القرار بأن تمتنع كوريا الشمالية عن أي تجربة نووية جديدة وإطلاق صواريخ وأن تتراجع فورا عن قرارها الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي. ويدعو المشروع أيضا جميع الدول الأعضاء إلى أن تطبق على الفور التدابير التي اتخذها مجلس الأمن في قراره الرقم ١٧١٨ الصادر في تشرين الأول ٢٠٠٦ بعد التجربة النووية الأولى وسلسلة إطلاق الصواريخ التي أجرتها كوريا الشمالية، والذي يفرض عليها عقوبات تشمل حظرا جزئيا على الأسلحة وحظرا على شراء المنتجات الفاخرة.

وقد تضاف إلى المشروع عقوبات جديدة.

كوريا الجنوبية تجري تجربة سادسة

وفي سياق ذي صلة واصلت كوريا الشمالية تحدياتها ورفعت من حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية بعد أن أطلقت الجمعة سادس تجربة صاروخية منذ أن أجرت تجربتها النووية الاثنين الماضي. فقد صرحت مصادر عسكرية كورية جنوبية بأن كوريا الشمالية أطلقت صاروخا قصير المدى من سواحلها الشرقية. وتأتي هذه التجربة الصاروخية الجديدة في وقت تعهدت فيه كوريا الشمالية الجمعة "باتخاذ المزيد من الإجراءات الدفاعية" إذا واصل مجلس الأمن الدولي "اتخاذ إجراءات استفزازية" ضدها. وكان دبلوماسيون صرحوا الخميس بأن الأعضاء الخمسة الدائمين بمجلس الأمن الدولي، فضلا عن اليابان وكوريا الجنوبية، بدأوا محادثات حول نص مشروع قرار جديد، رداً على التجربة النووية التي أجرتها كوريا الشمالية الاثنين الماضي. وأوضح الدبلوماسيون أنه تمت صياغة مشروع قرار في اجتماعات مغلقة، غير أنهم رفضوا تقديم مزيد من التفاصيل حول مشروع القرار، الذي يبحثه ممثلو الدول السبع، وفقا لوكالة الأنباء الصينية "شينخوا".

يشار إلى أن التوتر في شبه الجزيرة الكورية بدأ الاثنين الماضي عندما أقدم نظام بيونغ يانغ على إجراء تجربة نووية وأخرى صاروخية، وذلك تنفيذا لتهديدات سابقة كان النظام الشيوعي قد أطلقها ضد مجلس الأمن الدولي. فقد هددت كوريا الشمالية بإجراء تجربة نووية ما لم يبادر مجلس الأمن الدولي إلى الاعتذار عن عقوبات فرضها عليها إثر تنفيذها تجربة صاروخية، في الخامس من نيسان الماضي، قالت بيونغ يانغ إنها كانت عملية إطلاق قمر صناعي. وأثارت هذه التطورات وزارة الخارجية الأميركية، فأعلنت عن قلقها البالغ إزاء تلك التجربة، ووصفتها بأنها تشكل تحديا صارخا لقرار مجلس الأمن الدولي، فيما أدان الرئيس الأميركي، باراك أوباما، التجربة النووية التي أجرتها كوريا الشمالية، واصفا إياها بأنها "عمل طائش يمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن العالميين،" وتعهد في الوقت نفسه، بأن ترد الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بحزم على تلك التجربة.

العراق مستعد لمنح فرص استثمارية للدول الدائنة مقابل اسقاط ديونها

بهرا ـ وكالات

اشار بعض النواب الى استعداد العراق لمنح الدول العربية التي تطالب بديونها، فرصة اكبر للأستثمار في العراق بشرط ان تسقط ديونها عليه ولو تدريجيا، داعين الحكومة العراقية ان تساوم الدول التي تطالب بديونها.

وقال النائب عن التحالف الكردستاني، وعضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب محمد خليل للصحافة: ان "مايقارب (٦٠%) من الديون شطبت، ولم تبق سوى ديون الدول العربية، حيث تبلغ ديون كل من مصر، والسعودية، والكويت، (٣٠) مليار دولار، واغلبها تعود لقضايا كيدية، وفوائد وديون العمالة المصرية، ونرجو من هذه الدول ان تحذو حذو الامارات، وتطفئ ديونها على العراق، كوننا بأمس الحاجة لهذه الاموال لأعادة تاهيل البنى التحتية".

واضاف أن "النظام السابق كان قد أعطى قروضا لدول غير قادرة على الوفاء بديونها لأنها فقيرة"، مشيرا الى أن"العراق قام بإطفاء بعض تلك الديون بنسبة (١٠٠%)، وأخرى بنسبة (٩٠%)" منوها إلى أن "هناك أموالا عراقية أعطاها النظام السابق لأشخاص وأفراد، وأن الحكومة العراقية تبذل الجهود لاسترداد هذه الأموال".

وتابع ان "الحكومة العراقية وقعت عدة اتفاقيات ثنائية مع جميع دول نادي باريس، وتم بموجبها الغاء ما يقارب (٤٥) مليار دولار من مجموع ديونها البالغة اكثر من (٥٢) مليار دولار"، مشيرا الى ان" العراق حصل على الغاء (٨٠%) من ديونه لدى الدول الاعضاء في نادي باريس منذ توقيع اتفاق بين الطرفين في تشرين الثاني ٢٠٠٤". وزاد خليل ان "دولا دائنة ، فضلا عن دول نادي باريس، الغت ما بين (٨٠%) الى (١٠٠%) من ديونها على العراق، وآخرها صربيا وبلغاريا حيث اسقطتا(٩٠%) من ديونهما البالغ حجمهما(٣،٥) مليار و(٢،٥) مليار دولار على التوالي، ووقعت الحكومة العراقية مؤخرا مع اليونان على اتفاقية ثنائية خفضت بموجبها ديونها بنسبة (٨٠%) فضلا عن توقيع مذكرة تفاهم مع الصين التي قررت شطب(٨٠%) من ديونها".

يذكر ان وزير المالية باقر جبر الزبيدي حمل السفير الصيني رسالة للحكومة الصينية مؤخرا تضمنت طلبا لرفع سقف تخفيض الديون الصينية على العراق من(٨٠ %) الى(١٠٠%) .

واوضح خليل ان "الديون العائدة للقطاع الخاص التجاري الدولي والبالغة اكثر من (٢٠) مليار دولار اسقط منها مابين(٨٠%) و(٩٠%)، وانهت الامارات ديونها، وتبلغ سبعة مليارات دولار بنسبة(١٠٠%)، ونأمل من بقية الدول الخليجية كالكويت والسعودية ان تحذو حذو هذه الدول، وتعمل على ألغاء ديونها التي تبلغ مايقارب(٣٤) مليار دولار منها (١٦) مليار دولار للكويت وما بين(١٥) و(١٨)مليار دولار للسعودية".

من جانبها قالت النائبة عن جبهة التوافق وعضوة اللجنة المالية في مجلس النواب الاء السعدون : ان "ديون الكويت تنقسم الى نوعين، يتعلق بعضها بالتعويضات، والتي تبلغ (٢٥ر٥) مليار دولار اميركي غير مدفوعة، وتستقطع من واردات النفط العراقي، والبعض الاخر يتعلق بالديون، والتي تبلغ مايقارب (١٦) مليار دولار"،مشيرة الى ان "وزارة المالية يجب ان تحسم هذه الديون على الورق ولاتكتفي بالوعود حتى لاتستخدم كورقة ضغط على العراق لاحقا". واضافت ان "الديون مع السعودية تختلف، وتحتاج الى جهد سياسي ودبلوماسي لحسمها، ولايجب ان تبقى الحكومة العراقية مكتوفة الايدي".

وعن الديون المصرية ذكرت السعدون ان "قيمة الديون العراقية لمصر تبلغ(١،٠٦) مليون دولار منها (٥٥٣) مليون دولار ديون عامة، و(٧٨٤)مليون دولار تعويضات العمال المصريين في العراق، و(٢٢٢) مليون دولار لأصحاب شركات مصرية خاصة". وتابعت ان "ديون العمالة المصرية اغلبها غير صحيحة كون النظام السابق كان يحول الدينار العراقي الى دولار بقيم مرتفعة، الى جانب انها تضاعفت خلال السنين السابقة حيث كان من المفروض ان تحسم في وقتها"، مشيرة الى ان"الحكومة المصرية لاتستطيع تخفيض هذه الديون او الغائها كونها ديون افراد، ولكن تستطيع تصفيتها وتسديدها تدريجيا من خلال الاستثمار في العراق، وهذا الحل في مصلحة الجميع".

النائب عن الائتلاف وعضو لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب فالح الفياض يقول: ان "الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق ادت الى تراكم العديد من الديون، وساهم نادي باريس في هذا الموضوع، ولكن مازالت بعض الدول متمسكه بديونها". وتابع ان "تطور العلاقات الدبلوماسية الخارجية للعراق خلال هذه الفترة سيسهم بإنهاء ماتبقى من ديون".

وعن ديون الكويت ذكر الفياض ان"العلاقات الدبلوماسية بين حكومتي العراق والكويت اكثر من جيدة؛ لكن كانت المشكلة في البرلمان الكويتي الذي ضغط باتجاه حكومته لأستيفاء ديونها من العراق"، متمنيا ان"يبدي البرلمان المنتخب مرونة في التفاوض مع الجانب العراقي، ويكون افضل من سابقه في حسم ملف الديون".

وفي السياق ذاته قال النائب عن القائمة العراقية حسام العزاوي: ان "العراق حاليا يمر بظرف حرج ولكن يمكن حل ملف الديون في هذا الوقت من خلال استفادة الدول من الاستثمار في العراق، فواقع العراق الستراتيجي والاقتصادي في المنطقة له تاثير كبير ويجب على الحكومة العراقية ان تساوم الدول التي تطالب بديونها؛ مابين اسقاط الديون والاستثمار في العراق". وعن الديون المصرية ذكر العزاوي ان"الحكومة العراقية تعول على الاستثمارات في مسالة ديون العمالة المصرية، حيث تستطيع حكومتهم تحمل مسؤوليتهم من خلال الاستثمار في العراق". وتابع ان"الدول العربية تقدر الموقف، لكن يجب ان يكون هناك تحرك من قبل العراق باتجاهها، ومن مصلحة الدول ان تتعاون مع العراق، كونه يشكل منقذا اقتصاديا لها من الازمة المالية العالمية". وعن ديون الكويت ايد العزاوي ماذهب اليه بعض السياسيين وقال ان "التغيير الجديد، وانتخاب برلمان، وحكومة في الكويت سيحسن المفاوضات العراقية الكويتية، بشان الديون"، مشيرا الى ان "اعادة الحوار مرة اخرى، واستمرار العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الكويت كفيل بحسم الملفات العالقة معها".